دور القطاع الخاص في الإصلاح الاقتصادي

تشكّل "موازنة الدولة السنويّة" نقطة الانطلاق لكلّ رؤيّة في الإصلاح الاقتصادي، بغية استشفاف المشاكل ونقاط الضعف، وكخطوة أولى نحو إيجاد الحلول. ضمن هذا السياق أظهرت دراسة تقسيمات موازنة 2021–2022 الفجوة الكبيرة ما بين الإيرادات والمصروفات التي تستحوذ المرتبات والدعوم على جزئها الأكبر بنسبة 71.6%، مقابل 15% للرساميل التي تعتبر بدورها من الأدوات الأساسيّة في تحريك العجلة الاقتصادية وتشجيع الاستثمار الخاص والدفع بالنمو الاقتصادي وإتاحة الفرص.

بناءً عليه، وسعيًا لإنجاح أية خطة إصلاحيّة في الاقتصاد الكويتي، يتوجب الانطلاق من إعادة هيكلة إدارات القطاع العام وإدخال التحديثات القانونيّة الأكثر كفاءة وفعاليّة على مؤسساته العامة. هذا بالإضافة إلى تجيير الدولة للعديد من مؤسساتها الخدماتيّة نحو القطاع الخاص والاستفادة من الاستثمارات التي ترافقه، ممّا يتيح تخفيض المصروفات على ميزانيّة الدولة ونقل الخبرات والإدارة الكفؤة التي يمتاز بها هذا القطاع، وفتح باب التنافس في تقديم أفضل الخدمات العامة لمواطني دولة الكويت والمقيمين فيها على حدّ سواء.

إنّ الوصول إلى الإصلاح الاقتصادي المنشود وتحقيق نموه المستدام في دولة الكويت، يوجب اتباع خطى الدول المتقدمة التي مهدت الطريق أمام القطاع الخاص ليكون الركيزة الاقتصاديّة الأساسيّة فيها.

كذلك إذا ما نظرنا إلى الدول المجاورة سوف نرى أنّ توجهها الاقتصادي يقوم نحو الدفع بالقطاع الخاص لأخذ الدور الأكبر في الاقتصاد الوطني، تماهيًا مع تجارب الدول المتقدمة والمكانة التي بلغتها مع إفساح المجال للقطاع الخاص بأخذ المبادرة في تطوير البنية الاقتصاديّة وزيادة النمو وتنويع التركيبة الإنتاجيّة في الاقتصاد.

أمّا دور القطاع العام في هذا الإصلاح فينطلق من عملية تهيئة البيئة المناسبة لتسهيل عمل القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار في النشاطات الاقتصاديّة كافة، بالإضافة إلى الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء والتعليم والصحة وغيرها من النشاطات التي تُشكّل عبئًا ماديًا على الدولة حسب المنطلقات الاقتصاديّة الحديثة.

ما يعني بالتّالي أنّ مواكبة التطورات الاقتصاديّة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، توجب وضع خارطة طريق واضحة لإصلاح اقتصادي شامل تكون ركيزته ومحركه الرئيسي القطاع الخاص في دولة الكويت.

لقد أظهر القطاع الخاص حيويّة دوره وقدرته على تحريك العجلة الاقتصاديّة وخلق فرص العمل، كما وتوسّع نشاطه إلى الدول المحيطة حيث نجد أبرز الأمثلة في شركات أجيليتي وزين والمباني والبورصة، إذ نجح كلّ منها عند إدارة المؤسسات التي تمت خصخصتها واتسعت بنشاطها إقليميًا وعالميا.

بالمقابل، إذا ما نظرنا إلى واقع الجهات التي تقدم خدمات حيويّة في الكويت مثل الكهرباء والتعليم والصحة والبريد وغيرها، سنرى العجز الكبير في ميزانيتها والذي يقع على عاتق الدولة ويزيد من مصروفاتها. إن هذا العجز في القطاعات المذكورة قد يتحول إلى ربح وتطوير في بنيتها التحتية مع خصخصتها وتحويل إدارتها إلى القطاع الخاص كما في العديد من الدول المتقدمة.

كذلك تشير أرقام "الموازنة العامة للدولة" في الكويت إلى تكبّد الخزينة مصروفات هائلة يمكن تفاديها مع تحويل بعض القطاعات العامة إلى الخاصة، وهي:

الكهرباء: 2,5 مليار دينار سنويًا

التعليم: 2.7 مليار دينار سنويًا (وزارتي التربية والتعليم العالي)

الصحة: 2.6 مليار دينار سنويًا

هذا فضلًا عن أنّ تدني الإيرادات في العديد من المؤسسات الخدماتيّة، ينعكس سلبًا وبشكل مباشر على فعاليتها، والمثال هنا "قطاع البريد" حيث تتجاوز إمكانية تحقيق الأرباح قيمة الإيرادات السنويّة المتوقعة منه (فقط 0.5 مليون دينار)، وذلك بتطويره والعمل على زيادة قدرته في تلبية احتياجات دولة الكويت من خلال القطاع الخاص.

بالتّالي، وكما هو متعارف عليه، إنّ بناء اقتصاد متقدم داخل الدولة يوجب الالتزام بخطة تطوير للبنية التحتية لكونها الركيزة الأساسيّة في عملية التبادل التجاري على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيّما وأنّ دور البنية التحتيّة المتطورة يؤثر بشكل مباشر على استقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة، ويرفع مستوى القدرة والسهولة في العمليات الاقتصاديّة الدوليّة من جهة أخرى، الأمر الذي يعتبر مؤشرًا أساسيًا لتحديد الرؤية الاقتصاديّة في الدولة.

إذًا، ومن أجل تطوير البنية التحتية، يجب التوجه نحو إعطاء مساحة أكبر للقطاع الخاص ليكون شريكًا ومساهمًا رئيسيًّا بزيادة نسبة الاستثمارات في عملية تطوير الطرق وسكك الحديد والمرافئ والمنشآت

الخدماتيّة من اتصال وطاقة، فجميعها تعتبر أساسيّة في عملية النمو الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات وتطوير العلاقات التجاريّة الدوليّة.

على صعيد آخر أيضًا، ينبغي العمل على فتح باب "الاستثمار في "القطاع النفطي" الذي أظهرت التجارب القليلة السابقة نجاحه، وحيث يتجسّد المثال الأبرز في شركة equate مع ما تحققه من نتائج يجب أن تكون الحافز الأكبر لدخول القطاع الخاص بشكل أوسع وأكبر لزيادة الصناعات النفطيّة وتحقيق أرباح أكبر تساعد في عملية التنمية الاقتصاديّة ورفع حجم الاستثمار.

لقد أدّت الإدارة الفقيرة للمؤسسات العامة في الكويت إلى تراجع كبير في مستوى الخدمات التي تقدمها كما في نموها وبطء في عملية تطويرها، الأمر يعرقل جهود القطاع الخاص في دفع العجلة الاقتصادية، ويؤثر سلبًا وبشكل مباشر على التطور الاقتصادي في الكويت مقارنة مع الدول المحيطة بها.

أيضًا، وبالعودة إلى دراسة لاعتمادات ميزانيات الوزارات، نجد أنّ عددًا من الوزارات التي تقدم خدمات عامة تستحوذ على الجزء الأكبر من الميزانيّة العموميّة التي تثقل كاهل الدولة. من الأمثلة على ذلك وزارة الكهرباء والماء، وزارتي التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة. هذا فضلًا عن المؤسسات المستقلة والجهات التابعة التي تقدم خدمات عامة وتزيد من مصروفات الدولة، وذلك رغم إمكانية تحويل إدارة هذه المؤسسات والجهات إلى القطاع الخاص وتحقيق أرباح من خلالها.

الكهرباء والماء

عند دراسة ميزانيّة وزارة الكهرباء والماء يتضح لنا أنّ حجم اعتمادات الميزانيّة يصل إلى حدود 2.5 مليار دينار كويتي مع تقديرات لا تتعدى النصف مليار دينار في الإيرادات. أمّا حصة وزارة الكهرباء والماء من اعتمادات الميزانيّة العامة فتصل إلى حدود 10% مع إيرادات لا تتعدى 5% من مجمل إيرادات الدولة. كما وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ الإيرادات الفعليّة تختلف عن التقديريّة بعد مقارنتها مع البيانات الختاميّة الصادرة عن وزارة الماليّة، بحيث تنخفض نسبة التحصيل إلى حدود 50%.

كذلك أشار تقرير لوكالة "بلومبرغ" إلى أنّ معدل استهلاك الكهرباء المنزليّة في الكويت يُعدّ الأعلى بين دول العالم، إذ إنّ متوسط استهلاك البيت الواحد يصل إلى نحو 40 ألف كيلوواط سنويًا. أمّا السبب الرئيسي لهذا الارتفاع في الاستهلاك الذي لا يتوافق مع معايير توفير الطاقة، فيعود إلى تدني القيمة الماليّة لفواتير الكهرباء. بالمقابل، وفي مقارنة مع الدول الخليجيّة الآخرى، نجد أنّ معدل فواتير الماء والكهرباء أعلى بشكل واضح ممّا هو عليه في دولة الكويت.

بالتّالي، وفي سبيل تحويل قطاعي الكهرباء والماء إلى قطاعين مربحين، يتوجب المضي بالخطوات المتبعة في الدول المحيطة والمتقدمة من خلال نقل عملية إنتاج الكهرباء والماء إلى القطاع الخاص والسماح بمشاركة عدد من الشركات الخاصة في عملية إنتاج وتوزيع الكهرباء، الأمر الذي يضمن في الوقت عينه عدم الاحتكار ويؤدّي إلى ترشيد الاستهلاك ويخفف من ثقل المصروفات على ميزانيّة الدولة (بقيمة 2.5 مليار دينار)؛ كما ويفتح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص وما يتبعها من إدخال التقنيات الجديدة في انتاج الكهرباء التي تعتمد على الطاقة المتجددة.

التعليم

على الصعيد التعليمي تستحوذ ميزانيّة وزارات التربية والتعليم العالي على حوالي 12% من الميزانيّة العامة، وتُعتبر هذه النسبة كبيرة أمام حجم ميزانيّة دولة الكويت ومقارنة أيضًا مع العدد السكاني. بالمقابل، وإذا ما أخذنا بالاعتبار معدل عدد الطلاب بالنسبة الى المدرسين الذي يصل إلى 5 طلاب لكل مدرس، فهو يُعد كبيرًا عند مقارنته مع المعدلات في الدول المتقدمة والمقدرة بـ 11 طالبًا لكلّ مدرس. كما ويُصرف حوالي 75% من اعتمادات ميزانيّة هاتين الوزارتين على مرتبات الموظفين.

هذا فضلا عن المنح المقدمة إلى كلّ من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والمهني وجامعة الكويت، حيث تصل القيمة الماليّة إلى حدود 796 مليون دينار كويتي بالرغم من أنّ تصنيف جامعة الكويت قد تراجع عالميًا خلال الأعوام الأخيرة (ترتيبها بين 1001–1200).

الصحة

تستحوذ وزارة الصحة على حوالي 12% من الميزانيّة العامة مقابل ما لا يزيد عن 1% من إيرادات الدولة. إنّ هذا الحجم من المصروفات قد يتضاءل إلى أدنى حدوده مع الخصخصة إذا ما اعتمدنا نماذج الدول المتقدمة التي يشكّل القطاع الصحي فيها جزءًا هامًا من الاقتصاد مع ما يتبعه من تطوير في القطاع بشكل عام. كذلك تنطلق أهمية القطاع الصحي في الاقتصاد الوطني من ارتباطه بالقطاعات الاقتصاديّة الأخرى كالماليّة والتعليميّة وحتى السياحيّة، الأمر الذي يتوجب السماح للقطاع الخاص باحتضان القطاع الصحي والارتقاء به إلى منزلة مهمة في الاقتصاد الكويتي.

المواصلات

إنّ الضعف البارز في إدارات الدولة، وخاصة في المؤسسات المنتجة، ينعكس بشكل مباشر على الإيرادات. من أبرز الأمثلة بعض القطاعات في وزارة المواصلات التي تقدم خدمات حيويّة مثل البريد والهاتف. هذه

الإيرادات من الممكن أن ترتفع عالية بعكس بياناتها السنويّة التي تظهر إيرادات بسيطة كما هي الحال في قطاع البريد، أو أقل 50% من الإيرادات التقديرات في الميزانيّة لقطاع الهاتف كما يظهر في البيانات الختامية.

لقد أظهرت "تقارير ديوان المحاسبة" العديد من المعوقات التي تلاحق قطاعات وزارة المواصلات، ومنها ضعف نسبة إنجازات مشروعات التنمية، المشاكل في الأرصدة الفعليّة من واقع كشف حساب بنك الكويت المركزي، استغلال بعض الأقسام ضمن مباني وأراضي الوزارة من دون بدلات ممّا يحرم الوزارة من إيرادات، خدمات بريديّة ضعيفة نتيجة إهمال في دراسة المناقصات.

بناءً عليه، إنّ خصخصة بعض قطاعات وزارة الموصلات مثل البريد والهاتف، سوف تساهم في خفض نسبة الهدر والفساد وضعف الصيانة والاستثمار في هذه القطاعات التي يسهم دخولها ضمن القطاع الخاص في إنجاحها وتميزها أيضًا، وحيث تتحقق المساهمة الكبرى في نمو الاقتصاد الكويتي مثلما حدث مع قطاع الاتصالات.

<u>المرافق العامة</u>

تشهد المرافق العامة في دولة الكويت حالة من الركود وعدم اللحاق بقطار التطور السريع الذي هو واقع الحياة الاقتصاديّة. ذلك أنّ الميزانيات المعتمدة من قِبل الدولة لهذه المرافق لم تؤثر إيجابًا على تقاعس إدارتها عن تطويرها وتأمين إيرادات تعكس الحركة الاقتصاديّة التي تجري من خلالها.

أيضًا، وحسب تقارير ديوان المحاسبة حول مؤسسة الموانئ الكويتية، لا وجود لخطة استراتيجيّة وخطة زمنيّة إجرائيّة وتفصيليّة واضحة لتطبيق المشاريع المتعلقة بتطوير الموانئ. هذا فضلًا عن انعدام الصرف والتأخر في تنفيذ العديد من مشاريع خطة التنميّة والواردة ضمن برنامج عمل الحكومة، وتقادم نظام التعرفة والرسوم المعمول به في المؤسسة ممّا ترتب عليه فقدان المؤسسة لإيرادات شهريّة بلغت 771,412/550 دينار كويتي، ونحو 9,256,950/600 دينار كويتي سنويّا. هذا بالإضافة إلى تجديد المؤسسة عقود الانتفاع مع مستغلي الأراضي بقيم إيجاريّة قديمة ومنخفضة لا تتناسب مع القيمة السوقيّة للإيجارات وأسعار المثل.

إنّ ضعف الإيرادات والفرص الضائعة كانا نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للمساحات والأراضي التي تم تخصيصها للمؤسسة، ومن ذلك فقدان 800/ 12,139,948 دينار كويتي سنويًا نتيجة عدم استغلال ما نسبته 45.3 % من إجمالي المساحات المخصصة للمناطق التخزينية. يضاف إلى ما سبق العديد من المغالطات والتقصير الذي قد يوصل الحال في الموانئ الكويتية إلى أدنى المستويات.

النفقات الرأسماليّة

يُجمع الاقتصاديون على أهمية دور النفقات الرأسماليّة في دفع العجلة الاقتصاديّة، بل وتعتبر عاملًا مساعدًا للقطاع الخاص في خلق فرص جديدة للاستثمار. تتحدد المصروفات الرأسماليّة في الميزانيّة العامة بـ 15%، وتنخفض أكثر إذا ما تم احتساب ذات التأثير المباشر منها على الاقتصاد ونموه.

تأخذ وزارة الأشغال القسم الأكبر من النفقات الرأسماليّة، والذي يعتبر مبلغًا ضئيلًا بالنسبة إلى حجم مسؤولياتها في إنشاء وصيانة الطرقات والمباني على صعيد دولة الكويت بشكل عام. كذلك هو حجم النفقات الرأسماليّة ضئيل وهامشي مع وزارات ومؤسسات ذات تأثير أساسي في الاقتصاد الكويتي، كوزارة كلّ من التجارة والصناعة والمواصلات وإدارة الطيران المدني.. أمّا الحلّ فيكمن في مشاركة القطاع الخاص وتأمين الظروف المناسبة لتشجيع الاستثمار.

بالتّالي، و لتأمين الظروف المشجعة لرواد الأعمال والمستثمرين، تتوجب معالجة أبرز العقبات التي تعرقل إنشاء وقيام الأعمال الاستثماريّة في دولة الكويت، والتي سبق أن تمّ طرحها في المنتدى الاقتصادي العالمي، و أبرزها:

1. عدم كافية قدرة الابتكار
2. عدم الاستقرار الحكومي
3. عدم الاستقرار في السياسات العامة
4. البنية التحتية غير مناسبة
5. ضعف القدرة التمويليّة
6. القوى العاملة غير متعلمة بشكل كاف
7. القوى الوطنية العاملة غير متعاونة
8. أنظمة العمل التقييدية
9. الفساد
10. البيروقراطية الحكوميّة غير الكفوءة

في الختام نخلص إلى التوصية بعملية إصلاح اقتصادي ذات فعاليّة وقوامها اللجوء إلى خصخصة جميع القطاعات العامة التي تقدم الخدمات لمواطني دولة الكويت والمقيمين على أرضها....

مع تحياتي وشكري للجميع.

المراجع

1- **الميزانية العامة لدولة الكويت- السنة المالية 2020-2021**

2- **الميزانية العامة لدولة الكويت - السنة المالية 2021-2022**

3- **الميزانية العامة لدولة الكويت - السنة المالية 2022-2023**

4- **تقارير ديوان المحاسبة - العام 2020-2021**

5- **وكالة بلومبيرغ**

6- **المنتدى الاقتصادي العالمي**

7- **QS World University Ranking**

8- **وزارة التربية**

9- **وزارة الكهرباء**